المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة العدل والحريات

مديرية الشؤون المدنية

ق.م. س.ق

رسالة دورية عدد: 36 س2

20 مارس 2015

من وزير العدل والحريات

إلى السادة:

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف

الوكلاء العامين للملك لديها

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية

الوكلاء العامين للملك لديها

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف الإدارية.

الموضوع: تفعيل عمل اللجان الثلاثية على صعيد محاكم الاستئناف.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فلا يخفى عليكم أهمية الدور الذي تقوم به اللجان الثلاثية المحدثة على صعيد محاكم الاستئناف في رصد الإشكاليات والاكراهات التي تعترض السير العادي للإجراءات بالمحاكم، ودراستها وبحث الحلول الممكنة لمعالجتها، لضمان حسن علاقة المحامين وهيئاتهم بالجهات القضائية وترسيخ التقاليد بينهما، وفق الضوابط والنصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة للمهنة،

ونظرا لكون بعض اللجان الثلاثية لا تواظب على عملها الذي يعتبر بالغ الأهمية في دليل الصعاب واحتواء المشاكل المحلية.

ونظرا لكون هذه الوزارة لا تتوصل بما يفيد عقد هذه اللجان لاجتماعها بصفة دورية ومنتظمة.

وسعيا لضمان حسن سير الإجراءات بالمحاكم في إطار علاقة مهنية مثلى بين جميع مكونات فضاء العدالة.

ورغبة في تعميم الحلول المتوصل إليها، وتوحيدها على مستوى جميع محاكم المملكة، حفاظا على حسن تصريف الأشغال وتدبير الملفات والقضايا بشكل يضمن النجاعة والفعالية.

فإننا نطلب منكم الحرص على أن تعقد اللجنة الثلاثية اجتماعاتها بصفة دورية ومنتظمة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، وموافاة هذه الوزارة مديرية الشؤون المدنية بنسخة من محاضر الاجتماعات، والسلام.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد